الفصل الثاني
توازن المنتج المسلم

أوجه الخلاف بين المنتج المسلم وغيره وأثرها على التوازن:

يتحقق توازن المنتج المسلم في السوق الإسلامية في وضع أقرب إلى سوق المنافسة التامة منه إلى أسواق المنافسة غير التامة، ألا أنه مع ذلك يختلف عن توازن المنتج في السوق التنافسية التامة في بعض النواحي لعل أهمها:

١- تحديد أولويات الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي وتوفير الضروريات والاحتياجات الأساسية لحفظ الدين والحياة والقوة البدنية والعقلية والموارد المختلفة اللازمة لأداء الواجبات تجاه النفس والأسرة والمجتمع، وحفظ نظام المجتمع وأمنه الداخلي والخارجي، يلي ذلك الحاجيات ثم التحسينات، كما أن الزكاة والصدقات تعطى للفقراء قوة شرائية يمكنهم من شراء احتياجاتهم الأساسية من السوق مما يدعم إنتاج الضروريات والسلع الأساسية في السوق. وبذا لا ينحرف استخدام الموارد في المجتمع عن توفير احتياجاته الأساسية بحثاً عن الربح الأقصى الذي يأتي من جراء إنتاج السلع التي يتوفر لأفراد المجتمع القدرة الشرائية على طلبها كما هو الحال في ظل المنافسة التامة.

كما أن المنتج يسعى لتحقيق عوائد ومنافع (مصالح) متعددة بإنتاجه، وتقليل التكاليف (المباشرة وغير المباشرة) والمضار إلى حدها الأدنى، ولا يقتصر هدفه على تحقيق الربح الأقصى بل أنه أحد أهداف متعددة في إطار

حفظ اللوازم الخمس كما سبق، والتي تعد من مفهوم الربح عن مفهومه السائد الذي يغيب عنه كافة الآثار غير المباشرة والجوانب الاجتماعية للاستثمار.

٢- أن الفاقد الاقتصادي قليل الحدوث في المجتمعات الإسلامية حيث ينهي الإسلام عن الإسراف والتبذير وسوء استخدام الموارد.

يقول الله تعالي : ﴿**إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ**﴾ (الإسراء: ٢٧)

ويقول عز وجل: ﴿**ولا تُؤْتُواْ السُّفَهَاء أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللّهُ لَكُمْ قِيَاماً**﴾ (النساء: ٥)

وبذلك يمكن الانتفاع بثروات المجتمع وعدم إهدارها دون تحقيق منفعة.

٣- إن الإسلام يحث المنتجين على إتباع أفضل أساليب الإنتاج ويحث المجتمع على البحث العلمي واستمراره حتى يمكن تطوير أساليب الإنتاج.

يقول الله تعالي: ﴿**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِما تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ**﴾ (سبأ: ١١).

فيبين الله لداود كيف يعمل دروعاً سوابغ كاملة تفي بالغرض تماماً في حماية المحارب من سهام أعدائه وفي نفس الوقت تكون خفيفة غير ثقيلة عليه حتى يستطيع الحركة والكرّ والفر والهجوم.

ويقول رسول الله ﷺ «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه» (رواه البيهقي)[1]

ولا يقتصر الأمر تعلم فنون الإنتاج الحديثة واستخدامها في الإنتاج تحقيقاً لإتقان العمل، بل إن الإسلام يحث على التفكير والإبداع في كل جوانب النشاط الإنساني لتحقيق كل ما يفيد الفرد والمجتمع، ويحث على البحث العلمي النافع والتطور الفني المستمر لدعم صناعات المجتمع وقواه

---

(١) ابن تيمية، السياسة الشرعية، صـ ٥.

الدفاعية. إذ يعد التعليم بمؤسساته المختلفة ومتطلبات الأمن والدفاع وتأمين الدعوة الإسلامية من صناعات عسكرية وصناعية مدنية ثقيلة وتطوير مصادر الطاقة والقوة المحركة، والتطوير التقني والعلمي الذي يعمل دائماً على دعم هذه الأنشطة والصناعات وتحقيق الأمن في كل الظروف ولجميع المسلمين في مختلف البلاد من أولى الضروريات التي يوجه إليها النشاط الاقتصادي للمجتمع الإسلامي وهذا التطور مستمر ولازم في المجتمع يعطي ثماره للجميع وفي جميع المجالات كما أن للزكاة دورها الهام في هذا المجال أيضا إذ أنها قد تجعل المنظمين والمنتجين يستمرون في الاستثمار القائم حتى لو حدثت خسارة في الإنتاج بمساعدتهم من حصيلتها. كما أنها قد تسبب من جهة أخرى ارتياد المنتجين والمستثمرين لكافة المجالات الإنتاجية خاصة الجديدة منها والتي تزيد من إمكانيات الإنتاج وتحسين من أساليبه بتوفيرها للضمان الاجتماعي والكفالة العامة لأفراد المجتمع ضد الخسائر المحتملة في النشاط الاقتصادي . وبذا لا يحدث ما سبق ذكره في المنافسة التامة من أنها لا تعطي تأميناً للمنتجين كي يطوروا من أساليب الإنتاج، لما قد يؤدي إليه اتباعها من زيادة التكاليف (خاصة في بداية استخدامها) واحتمال حدوث خسائر تبطىء من سرعتها استخدام طرق الإنتاج الحديثة.

٤- إن سوء استخدام أجهزة الدعاية والإعلان وما يؤدي إليه ذلك من التأثير في أذواق المستهلكين وطلباتهم، واتجاه أجهزة الإنتاج نحو توفير الكماليات وسلع الترف التي تستحث الدعاية المستهلكين لطلبها غير موجود في اقتصاد إسلامي لالتزام الصدق ومن الغش والغبن والغرر ... الخ.

علاوة على الالتزام بأولويات الإنتاج كما سبق.

إن تكاليف الإنتاج (عدا الربح) في ظل الاقتصاد غير الإسلامي تتضمن بالضرورة بنوداً غير موجودة في الاقتصاد الإسلامي مثل الفائدة

على راس المال (الربا) وبعض بنود الانفاق التبذيري والترفي وبعض أنواع من الدعاية كما سبق.

ويرى بعض الاقتصاديين المسلمين أن الفائدة التربوية المذكورة كتكلفة لاستخدام رأس المال لها بديل في الاقتصاد الإسلامي هو معدل الربح السائد في المشروعات البديلة على رءوس الأموال (أي الجزء المخصص من ربح هذه المشروعات لدفعه لأصحاب رأس المال بناء على اتفاقية القرض أي المشاركة بين المنظم وأصحاب رءوس الأموال). إلا أن ذلك الحزء شأنه شأن الربح الموزع على حملة الأسهم في الشركات المساهمة والذي يمثل حزءا من الربح ولا يحسب ضمن بنود التكاليف. كما أن المشارك بالتمويل (غير المقرض حسنا) يعد من وجهة نظر فقهية شريكاً في ملكية المنشأة التي يمولها بحصة شائعة تبعا لنسبة ما يقدمه من تمويل إلى راس مال المنشأة بالإضافة إلى أنه غير معلوم مقدماً حتى يحسب ضمن التكاليف، بل إنه لا يتحدد إلا بعد تمام العملية الإنتاجية وبيع الإنتاج في السوق فهو ضمن التوزيع وليس التكاليف.

ومن المعلوم أن توازن المشروعات الإنتاجية يتحقق في الأجل القصير بتساوي السعر مع متوسط التكاليف المتغيرة على الأقل حتى لا تغلق المشروعات وتتوقف عن الإنتاج. أما في الأجل الطويل فيتساوى متوسط التكاليف الكلية مع السعر. فإذا لم يتحقق لها السعر الذي يغطي متوسط التكاليف في الحالتين المذكورتين عن الإنتاج.

ويخفض تكاليف الإنتاج عن طريق إلغاء الفائدة على رأس المال وبعض البنود المتعلقة بالتبذير كما سبق فإن الإنتاج في ظل الإسلام سيستمر إلى مدى أبعاد سواء في المدى القصير أو الطويل بكميات أكبر وبأسعار تقل عما يحدث في الاقتصاد غير الإسلامي بمقدار الفائدة على رأس المال

والإنفاق التبذيري على الأقل. وبذا يعمل الإسلام على زيادة الإنتاج في المجتمع واستمرار وتقليل حالات التوقف عنه.

٦- إنه على وجود التناقص بين تشجيع زيادة عدد المنشآت وصغر حجمها بالتالي كمطلب لتحقيق المنافسة وتشجيع المنظمات الاقتصادية الكبيرة التي تستخدم الإنتاج الآلي على نطاق واسع تحقيقاً للكفاءة والنمو كما يحدث في النظام الرأسمالي. كما أن الاحتكار بمختلف درجاته ممنوع.

٧- أن الربح باعتباره أحد بنود التكاليف الاقتصادية (كما يرى ذلك الاقتصاديون) يقل في المجتمعات الإسلامية (في المتوسط) عنه في المجتمعات الأخرى. وذلك لأن الهدف من الإنتاج في هذه المجتمعات هو أقصى ربح ممكن. في حين أن الربح رغم أنه يحرك الإنتاج أيضاً في المجتمعات الإسلامية إلا أن وجود أهداف أخرى للإنتاج كما سبق ووجود ضوابط أخلاقية واقتصادية يجعل الربح مناسباً لجهود المنظم لقاء خدماته الإنتاجية للمجتمع دون استغلال أو تجاوز للحد (بمنع استغلال النفوذ ومنع الاحتكار والغرر والغش وما إلى ذلك).

ليس هذا بل إن المجتمعات الإسلامية يحدث فيها استثمار تطوعي (خيري) لا يستهدف ربحاً، إذ أن الإسلام يحدث المسلمين على أنشطة متعددة فيها منفعة المجتمع إلى جانب منفعة الفرد أو تقتصر المنفعة على المجتمع فقط، ومع ذلك يرغب الإسلام فيها بغية ثواب الله ورضاه.

يقول رسول الله ﷺ : «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته: من علم علماً أو كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولداً يستغفر له بعد موته» (رواه البزار وأبو نعيم والبيهقي)[1].

---

(١) زكي الدين المنذري، الترغيب والترهيب، جـ٣، صـ٣٧٧.

ويقول الرسول الكريم ﷺ أيضاً: «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة»(رواه البخاري)[1].

ويعمل كل ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والمنافع في المجتمع دون ثمن يدفع مقابل الحصول عليه، مما يقلل من ارتفاع الأسعار للمنتجات التي أنتجها القطاع السعري في المجتمع بفعل المنافسة، ويدفع المنتجين فيه إلى تقليل الأرباح التي يطلبونها لمنتجاتهم.

ويؤكد كل ما سبق من تأثير الخفض في التكاليف الإنتاجية للمنتج المسلم عن غيره عن طريق إلغاء الفائدة على رأس المال والإنفاق التبذيري)، ويزيد من كميات الإنتاج النافع وتشغيل الموارد ويخفض الأسعار. ويقلل من حالات توقف المشروعات عن الإنتاج في الأمدين القصير والطويل عما يمكن حدوثه في اقتصاد غير إسلامي. ويسري ذلك بالطبع على كل مجالات الإنتاج المباح ولبيان ذلك نستعين ببيانات الجدول التالي رقم (٦).

من الجدول رقم (٦) يتضح أن تكاليف إنتاج منشأة المنتج المسلم للوحدة من السلعة مباحة في الإسلام تقل عن تكاليف إنتاج منشأة المنتج غير المسلم (غير الملتزم بأحكام الشريعة) سواء فيما يخص بمتوسط التكاليف المتغيرة أو الكلية، وأن ذلك يؤثر في توازن المنشأة.

وبفرض سيادة نفس السعر أمام كلا المنتجين المسلم وغير المسلم. في الأسواق التي يبيعون فيها إنتاجهما من نفس السلعة، وبتطبيق نفس قاعدة توازن المنتج سالفة الذكر (تبعاً للنظرية الحدية) وهي تساوي التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي للسلعة، مما يحقق لها أكبر ربح ممكن أو أقل خسارة ممكنة. يتبين في حالات مختلفة ما يلي:

---

(١) المنذري، الترغيب والترهيب، جـ٣، صـ٣٧٥.

جدول (٦) مقارنة تكاليف إنتاج الوحدة لمنتج مسلم (م)
بمنتج غير مسلم (ك)

(القيمة بالجنيه)

كمية الإنتاج	المنتج (ك)			المنتج (م)			سعر السوق (الإيراد الحدي)
	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية	التكاليف الحدية	
١٠	١٥	٢٥	١٥	١٠	٢٠	١٠	
٢٠	١٤	١٩	١٣	٨	١٨	٦	
٣٠	١٤,٥	١٨,٥	١٦,٥	٩	١٧	١٣	١٣
٤٠	١٧,٥	٢٠	٢٢,٥	١٣	١٨	١٩,٧	
٥٠	١٨	٢٠	٢٠	١٤	١٨	١٨	١٨
٦٠	٢٠	٢٢	٢٥	١٦	١٩	٢٠	
٧٠	٢٢	٢٥	٣٠	١٨	٢٠	٢٢	
٨٠	٢٥	٣٠	٣٥	٢٠	٢٢	٢٥	٢٥

أرقام افتراضية:

١- إذا كان السعر السائد في السوق هو ١٣ جنيها للوحدة فإن المنتج م ينتج الكمية ٣٠ وهو في هذه الحالة يغطي التكاليف المتغيرة وجزءًا من التكاليف الثابتة، فلا يغلق منشأته.

حيث عند إنتاج ٣٠ وحدة يكون السعر مساوياً للتكاليف الحدية وأعلى من متوسط التكاليف المتغيرة لكنه أقل من متوسط التكاليف الكلية.

لذا فمن الأنسب له أن يستمر في إنتاجه إلى فترة يدبر فيها أمره. أما المنتج ك فإن تكاليفه الحدية تساوي هذا السعر عند إنتاج ٢٠ وحدة من السلعة إلا أنه سيتوقف عن الإنتاج ولا ينتج هذه الكمية لأن السعر لا يغطي

متوسط تكاليفه المتغيرة ومقدارها ١٤ جنيها للوحدة. فالأنسب له التوقف عن الإنتاج حتى لا يخسر أكثر من التكاليف الثابتة في صورة نفقة متغيرة.

٢- إذا كان السعر هو ١٨ جنيها للوحدة فإن المنتج م ينتج ٥٠ وحدة من السلعة، ويتحقق له التوازن عند هذا المستوى من الإنتاج حيث تتساوى تكاليف الحدية مع السعر كما يتساوى كل منهما مع متوسط التكاليف الكلية. وبذا يحقق الربح العادي. ولا يكون هناك ربح غير عادي.

أما المنتج ك فلا يحقق التوازن نفسه إلا ارتفع السعر إلى ٢٠ جنيها وينتج نفس هذه الكمية أي ٥٠ وحدة حيث تتساوى تكاليفه الحدية مع كل من السعر ومتوسط التكاليف الكلية، ولا يحقق في هذه الحالة ربحا غير عادي، بل ينحصر مقدار الربح على العادي فقط. أما المنتج ك عند سعر ١٨ جنيها فإنه يحقق له خسارة قدرها جنيهان في الوحدة الواحدة من السلعة المنتجة.

٣ إذا كان السعر هو ٢٥ جنيها للوحدة فإن المنتج م سوف ينتج ٨٠ وحدة من السلعة ويتحقق له في هذه الحالة ثلاث جنيهات ربحا إضافيا في الوحدة الواحدة. أما المنتج ك فإنه ينتج ٦٠ وحدة من السلع فقط لكي يحقق نفس الوضع الذي يتمتع به المنتج ك. أي أن إنتاج ك يقل عن إنتاج م بمقدار ٢٠ وحدة من السلعة. لذا فقد يسعى لتمييز سلعته حتى لو كان تمييزا غير حقيقي ليحقق نوعا من الاحتكار لسلعته في السوق يمكنه من رفع السعر أو أي إجراء تواطؤ مع منتجين آخرين لتحقيق نفس الغرض.

توازن المنشأة بين الاحتكار والمنافسة التامة والمنافسة الاحتكارية:

كما هو معلوم فإن توازن المنشأة في ظل الاحتكار لابد وأن يختلف عن توازنها في ظل المنافسة التامة. وذلك لاختلاف منحنيات كل من الإيراد الحدي والإيراد المتوسط والتكاليف الحدية. كذلك فإن المحتكر له قدرة على التحكم في السعر، ويمكنه بالتحكم في حجم مبيعاته التأثير في سعر منتجاته

في السوق، وبالطبع فإن درجة تحكمه في السعر ترتبط بمدى مرونة الطلب على سلعته فكلما انخفض عامل المرونة كلما زاد تحكم البائع إلى أن تصل المرونة إلى الصفر في ظل الاحتكار التام، إذ ينتج المحتكر سلعة ليس لها بدائل ويحدد كمية إنتاجه وثمن سلعته كيف يشاء.

فمنحنى الإيراد الحدي يكون دائما أسفل من منحى الإيراد المتوسط وينحدر في اتجاهه لأسفل بدرجة أكبر من انحدار الإيراد المتوسط. وكلما زاد الإنتاج والعرض من السلعة كلما أدى ذلك إلى خفض السعر. وفي ظل هذا الاحتكار لا يختلف شرط التوازن عن شرطه في ظل المنافسة التامة أو المنافسة الاحتكارية وهو تساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.

وطالما كان الإيراد المتوسط أعلى من الإيراد الحدي. فإن توازن المنشأة يحدث عند تساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية عند مستوى أقل من الإيراد المتوسط وهو المعبر عن ثمن السلعة. وهو ما يعنى أن التكاليف الحدية في ظل الاحتكار تكون دائما أقل من سعر السلعة. ويتوقف الفرق بينهما (وهو يمثل درجة تحكم المنتج في السعر) على درجة الإحتكار. والعلاقة بينهما طردية فكلما زادت حدة الاحتكار كلما زاد الفرق بين التكاليف الحدية والسعر. لذا فالفرق بينهما في حالة الاحتكار أكبر مما هو عليه فى حالة المنافسة الاحتكارية. بينما في ظل المنافسة التامة لا يوجد مثل هذا الفرق لتساوى الإيراد الحدي مع الإيراد المتوسط. ويبين الشكل البياني ذلك في الأجل القصير من الرسم رقم (١٦)

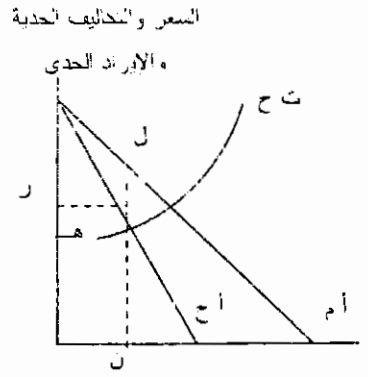

الكمية

ب: توازن المنشأة في المنافسة الاحتكارية

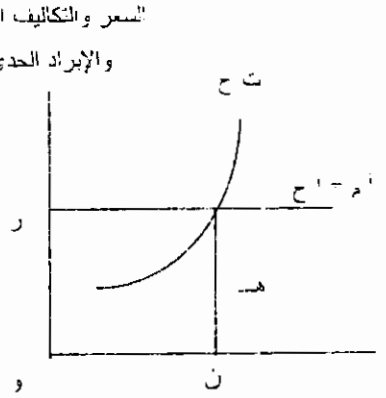

توازن المنشأة في المنافسة الكاملة

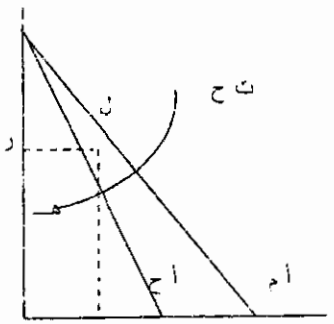

ج. توازن المنشأة في الاحتكار

شكل بياني (١٦)

توازن المنشأة في الأسواق المختلفة السعر

حيث نرمز أ ح للإيراد الحدي

أ م الإيراد المتوسط وهو يمثل السعر كما أنه يمثل أيضا منحنى الطلب على السلعة.

هـ نقطه التساوي بين الإيراد الحدي والتكاليف الحدية (شرط التوازن).

ت ح التكاليف الحدية

من هذه الرسوم البيانية يتضح أن توازن المنشأة في ظل المنافسة الكاملة يتحقق معه تساوى السعر مع الإيراد الحدي. وأن منحى الطلب الخاص بإنتاج المنشأة تام المرونة حيث يمثله خط مستقيم موازى للمحور الأفقي ويبعد عنه بمسافة تمثل السعر. وأن السعر يساوى التكاليف الحدية عند التوازن، وليس للبائع أي تأثير عليه، ويسود الصناعة سعر واحد للسلعة المتجانسة.

أما توازن المنشأة في ظل المنافسة الاحتكارية فإنه يتم بتساوي الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية عند نقطة أقل مستوى من الإيراد المتوسط (السعر) ومنحى الطلب أقل مرونة من منحى الطلب في ظل المنافسة التامة. وأن للمنتج بعض التحكم في الكمية والسعر، ويقل الإنتاج في كميته عما هو عليه في حالة المنافسة التامة كما هو واضح من المسافة الممثلة للكمية المنتجة على الرسم في الحالتين. ولا يسود الصناعة سعر واحد للسلعة لعدم التجانس. كما يحقق المنتج ربحا يفوق ذلك المتحقق في ظل المنافسة التامة لكل وحدة من السلعة بمقدار الفرق بين السعر ومتوسط التكاليف الكلية كما سيأتي.

وفي الاحتكار يتحقق التوازن للمنشأة بنفس الشرط وهو تساوى الايراد الحدى مع التكاليف الحدية إلا أن السعر يكون أعلى بكثير من التكاليف الحدية، كما وأن منحى الطلب قليل المرونة. وتنتج المنشأة كميات أقل بأسعار أعلى، ويزداد ربح المنشأة لإمكان تحكمها بدرجة أكبر في كل من السعر والكمية المنتجة.

هذا وتسود نفس الظروف سوق الاحتكار أيا كان اتجاه التكاليف بالنسبة للمنشأة حيث لا يختلف الوضع التوازنى للمنشأة في ظل الاتجاهات الثلاثة لمنحنيات التكاليف الحدية، وهى ثبات التكاليف الحدية ويمثلها خط

مستقيم كما هو مبين بالقسم أ من الرسم التالى، وانخفاض التكاليف الحديـة ويمثلها خط مستقيم متجه لأسفل فى القسم جـ وارتفع التكاليف الحدية (وهو الذى سبق توضيحه) ويمثلها خط مستقيم متجه لأعلى فى القسم ب من الرسم رقم (١٧).

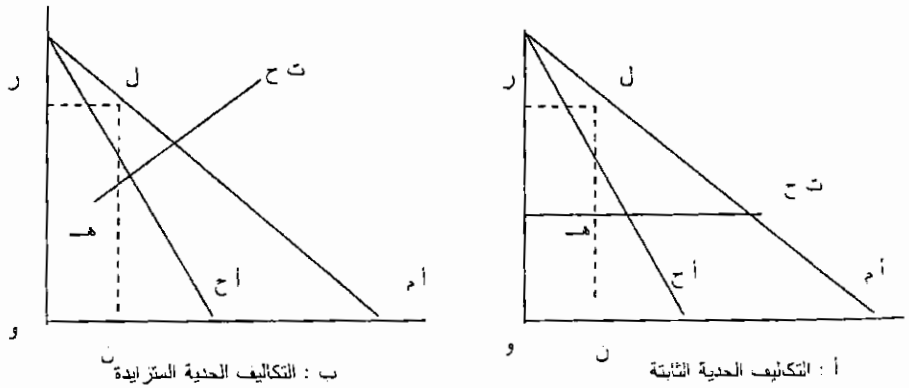

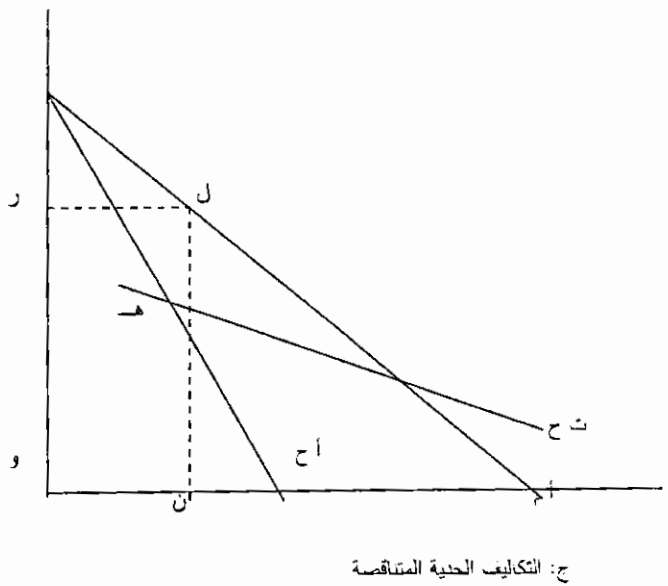

(شكل بيانى رقم ١٧)

توازن المنشأة فى الاحتكار

من هذه الأشكال يتضح أن توازن المحتكر يحدث دائما عند تساوى الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية عند نقطة أدنى من السعر، وأن المنتج يحقق ربحاً إضافيا يمثل الفرق بين السلعة وتكاليفها المتوسطة مضروباً في عدد الوحدات المنتجة. وأن اتجاه التكاليف لا يؤثر على إمكانية المحتكر في التحكم في السعر والكمية المنتجة.

أما مقدار الربح الإضافي الذي يتحقق في ظل الأسواق الثلاثة فإن مقداره ومدى استمراره يختلف باختلاف هذه الأسواق. وهو ما توضحه الأشكال التي في الرسم البياني التالي رقم (١٨).

ففي القسم أ من الرسم يتضح أن المنشأة تكون في حالة توازن بتساوي الإيراد الحدي (أ ح) مع الإيراد المتوسط (أ م) أي السعر مع التكاليف الحدية (ت ح) مع التكاليف (ت م) عند النقطة (هـ) وذلك في الظروف العادية للسوق حيث يقتصر الربح المتحقق على الربح العادي المحسوب ضمن متوسط التكاليف الكلية للوحدة. فإن زاد الطلب على السلعة يتجه السعر للزيادة ويصبح و ع بدلاً من س ن بزيادة مقدارها ع ل (أ ى س و). ونظراً لعدم إمكان زيادة حجم المنشأة وعدم تغير عدد المنشآت العاملة في الصناعة في الأجل القصير فإن المنشأة تحقق ربحاً إضافياً يمثل الفرق بين ثمن السلعة ومتوسط تكاليفها الكلية مضروباً في عدد الوحدات المنتجة من السلعة وبذا يكون الإيراد الكلى ممثلا بالمستطيل ع ك ن و، والتكاليف الكلية ممثلة بالمستطيل ل ك ن س .

ويصبح الربح الإضافي ممثلا بالمستطيل ع ل س و. أو إذا ما انخفض السعر عن س ل فإن المنشأة تحقق خسارة لأنها بذلك لا تغطى نفقتها المتوسطة. ونظراً لأن المنشأة لا يمكنها التحكم في السعر كما أنها لا يمكنها أيضا التأثير فى الكمية المنتجة والمتبادلة في السوق من السلعة لوجود

منشآت أخرى تنتج نفس السلعة بنفس المواصفات فإنها إما أن تحقق ربحا إضافيا أو يقتصر الأمر على الربح العادي أو قد تحقق خسارة تبعاً للعلاقة القائمة بين السعر ومتوسط التكاليف الكلية. وفى الأجل الطويل فإن المنشأة وغيرها من المنشآت المنتجة في هذه الصناعة تكيف حجمها ويتغير عدد المنشآت بما يحقق تساوى التكاليف المتوسطة مع السعر ولا يكون هناك خسارة أو ربح إضافي، ويكون السعر هو س ن والكمية المنتجة هي ن ك .

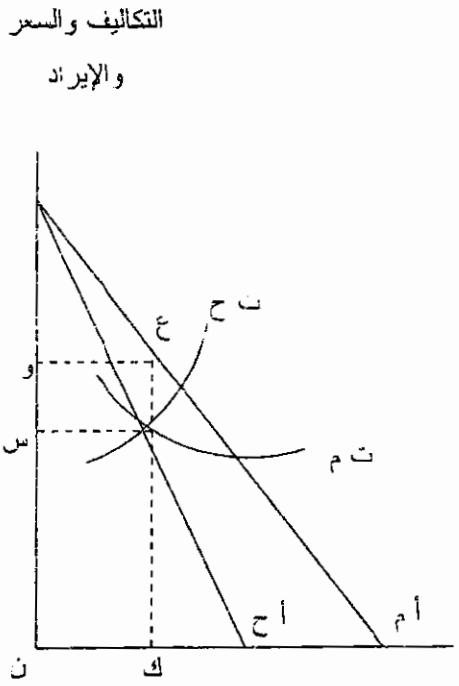

ب : توازن المنشأة فى ظل المنافسة الاحتكارية

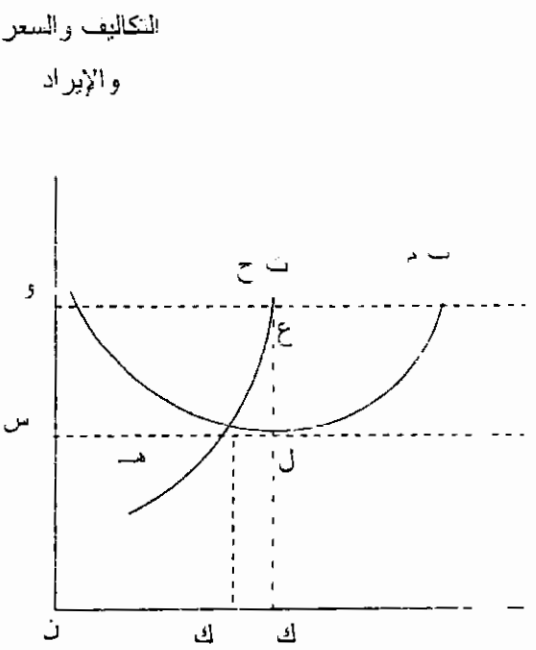

أ : توازن المنشأة فى ظل المنافسة التامة حالة تحقيق أرباح

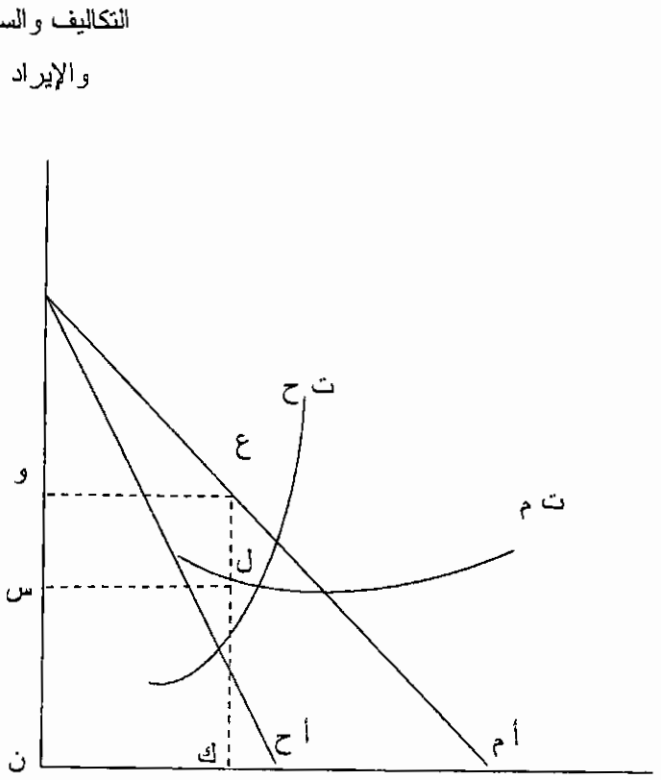

ج: توازن المنشأة فى ظل الاحتكار

شكل بيانى (١٨)

توازن المنشأة فى الأجل الطويل

أما المنشأة في ظل المنافسة الاحتكارية فإنها تباشر بعض التحكم في الكمية المنتجة والسعر نظراً لعدم تجانس السلعة في الأسواق والتمييز القائم في مواصفات السلع التي تعد بدائل قريبة. إلا أن التحكم هذا ليس مطلقاً خاصة إذا كانت المنشأة القائمة لا يمكنها وضع قيود على حرية دخول وخروج المنشآت فى هذه الصناعة. فهى تحقق كما هو موضح فى القسم ب من الرسم ربحاً إضافياً عند إنتاج الكمية ن ك يتمثل فى الفرق بين الإيراد

المتوسط (السعر) والتكاليف المتوسطة عند نقطة التوازن بين الإيراد الحدى والتكاليف الحدية. ويتمثل الإيراد الكلى للمنشأة بالمساحة ع ك ن و ، ويكون السعر و ع وهو أعلى من ظروف المنافسة التامة للتحكم النسبى فى السعر من قبل المنشأة. أما التكاليف الكلية فتمثلها المساحة ل ك ن س . ويمثل الربح الإضافى المساحة ع ك س و . ولا يتلاشى هذا الربح الاضافى فى الأجل الطويل بفعل الاحتكار النسبى للمنشأة واتجاهها إلى تكييف حجمها بما يمكنها من خفض تكاليفها المتوسطة الى أدنى حد حتى تصل بالربح إلى أقصى قدر ممكن فى الأجل الطويل. أما إذا كانت الظروف مناسبة ومواتيه لدخول وحدات إنتاجية جديدة بلا قيود فسيتجه العرض على الزيادة ويميل منحى الطلب وكذلك الإيراد الحدى إلى أسفل وسيختفى الربح الإضافى فى الأجل الطويل. وفى ظل الاحتكار فإن المنشأة تمارس دورها فى رفع السعر وتحدد كمية إنتاجها للتأثير فى سعر السوق بالزيادة لتحقيق أعلى ربح ممكن. وتكون الكمية المنتجة كما هو مبين بالرسم (القسم ح) ن ك ، والسعر و ع . ويكون الإنتاج أقل منه فى السوقين السابقين كما تكون الأسعار أعلى لنقص مرونة الطلب واتجاه المنتج لنقص الإنتاج وزيادة السعر الأقصى درجة ممكنة حتى يصل بإيراده إلى المستوى الذى يحقق له الهدف من الإنتاج وهو تحقيق أقصى ربح ممكن. ويصبح الإيراد الكلى للمنشأة ممثلاً بالمساحة ع ك ن و أما التكاليف الكلية الكلية فتمثلها المساحة ع ك ن س. ويتمثل الربح الإضافى فى الفرق بين الايراد المتوسط (السعر) والتكاليف المتوسطة مضروباً فى كمية الإنتاج، لذا فإن الربح الإضافى ممثل بالمساحة ع ك س و. ويستمر الحال على ذلك فى الأجل الطويل أيضاً لعدم السماح بدخول منشآت جديدة فى الصناعة، كما أن المنشأة لن تطور من حجمها بما يسمح بإختفاء أرباحها لأنها لا مصلحة لها فى ذلك.

توازن المنشأة في اقتصاد إسلامي

أولا: توازن المنشأة في اقتصاد إسلامي في الأجل القصير:

يوضح الشكل البياني رقم (١٩) توازن المنشأة في اقتصاد إسلامي واقتصاد غير إسلامي. ومنه يتبين انخفاض منحنيات تكاليف الوحدة من السلعة النسبي للمنشأة في الاقتصاد الإسلامي عن منحنيات التكاليف المقابلة في الاقتصاد غير الإسلامي، وزيادة كميات الإنتاج وانخفاض الأسعار وذلك بفرض أن توازن المنتج يتبع نفس القاعدة المعروفة بتساوي التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي (وهو السعر في ظروف المنافسة التامة).

ففي القسم (٢) نجد أن توازن المنشأة (ك) في الأجل القصير في اقتصاد غير إسلامي قد يحدث في الحالات غير العادية بتساوي السعر أ س$_1$ مع متوسط التكاليف المتغيرة ب د وتكون الإنتاج أ ب .

اما في القسم (١) فإن توازن المنشأة (م) في هذا الأجل في اقتصاد إسلامي وفي مثل الحالات السابقة قد يحدث بتساوي السعر أ س$_1$ مع متوسط التكاليف المتغيرة ب د وهي أقل مستوى مما عليه في الاقتصاد غير الإسلامي كما هو موضح بالشكل. أما كمية الإنتاج فإنها أ ب وهي أكبر من كمية إنتاج المنشأة (ك) التى قدرت بالكمية أ ب .

وفي الحالات العادية فإن توازن المنشأة (ك) يحدث بتساوي السعر أ س$_2$ مع متوسط التكاليف الكلية حـ هـ ، وتكون كمية الإنتاج أ حـ .

أما المنشأة (م) في الاقتصاد الإسلامي فتنتج الكمية أ حـ وهي أكبر من أ جـ ، كما أن سعر التوازن يكون أ س$_2$ ومتوسط التكاليف الكلية الذي يساوي هذا السعر) حـ هـ . وهما أقل من مثيلتها في الاقتصاد غير الإسلامي.

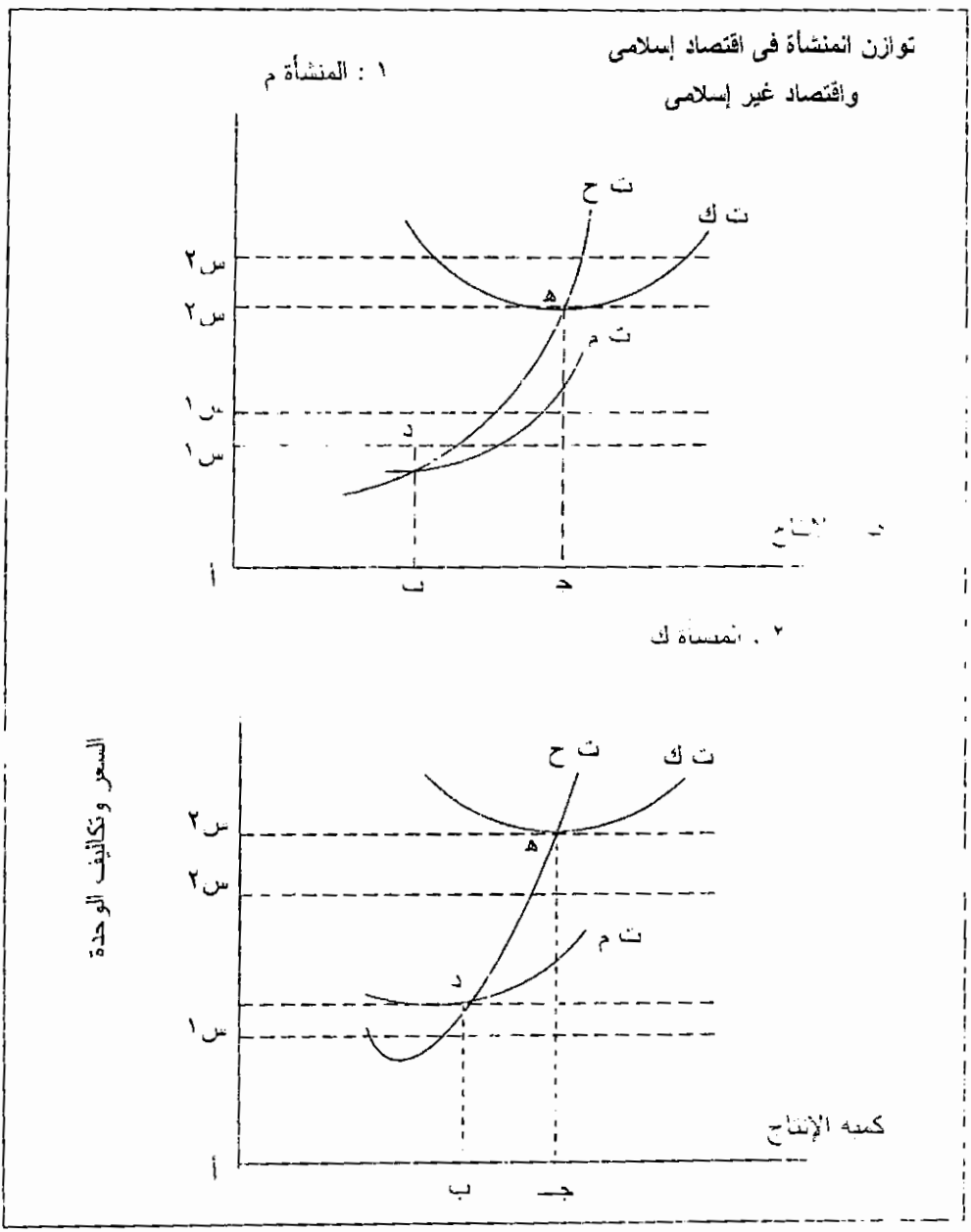

شكل بيانى رقم (١٩)

ويعني ذلك أن المشروعات الاقتصادية في ظل اقتصاد إسلامي تكون أكبر حجماً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمنتج وتكون المنتجات أرخص سعراً بالنسبة للمستهلكين.

ثانياً: توازن المنشأة في الأجل الطويل:

هذا التوازن يختلف في حالة ثبات الإنتاجية إزاء قابلية عناصر الإنتاج للتجزئة وعدم تغيير أسعار هذه العناصر وعدم وجود وفورات للنطاق الواسع من الإنتاج عنه في حالة تغير الإنتاجية وعدم قابلية هذه العناصر الإنتاجية للتجزئة وعدم تجانس الوحدات المختلفة من كل عناصر هذه العناصر واختلاف أسعارها بالتالي. كما أن تغير الإنتاجية هذا إما أن يكون تزايدياً أو تناقصياً. ففي حالة الاتجاه التزايدي للإنتاجية تتناقص التكاليف، وفي حالة الاتجاه التناقصي للإنتاجية تتزايد التكاليف، وعادة ما يشمل تغيير الإنتاجية نقاط تناقص وتزايد في منحنيات تكاليف المنشأة.

وفي هذه الحالات المختلفة فإن نشاط المنشأة في الإسلام يقتصر على المجالات المباحة شرعاً وهي نتاج الطيبات من الأعيان (السلع) والمنافع (الخدمات)، وبالوسائل المشروعة أيضاً أي التي ليس فيها إهدار للموارد أو إضرار بأحد. كما أنها تلتزم بأولويات الإنتاج واتباع أفضل أساليب الإنتاج ما أمكنها ذلك وهو يتطلب لتحقيقه أن يكون حجمها (طاقتها الإنتاجية) مناسبة لظروف السوق، وتجنب الفاقد الاقتصادي الناشئ عن الترف والتبذير وسوء استخدام أجهزة الدعاية والإعلان.

ويؤدي ذلك إلى أن تكون حجم المنشأة الاقتصادية أكبر حجماً نسبياً لانخفاض منحنيات تكاليف الإنتاج لها (كما سبق) عما هي عليه في المنشأة العاملة في اقتصاد غير إسلامي وتحقق وفورات النطاق الواسع حتى لو فرضنا عدم اختلاف أهداف المنشأة في الحالتين.

أ- توازن المنشأة في حالة ثبات التكاليف:

يبين الشكل البياني (٢٠) التالي توازن المنشأة في اقتصاد إسلامي مقارنا بتوازن المنشأة المقابلة في اقتصاد غير إسلامي التي تنتج نفس المنتجات، إذ يقتصر نشاط المنشأة في الإسلام على المجالات المباحة شرعا فقط دون غيرها.

شكل بياني رقم (٢١) توازن المنشأة في الأجل الطويل
ب: في حالة تغيير التكاليف

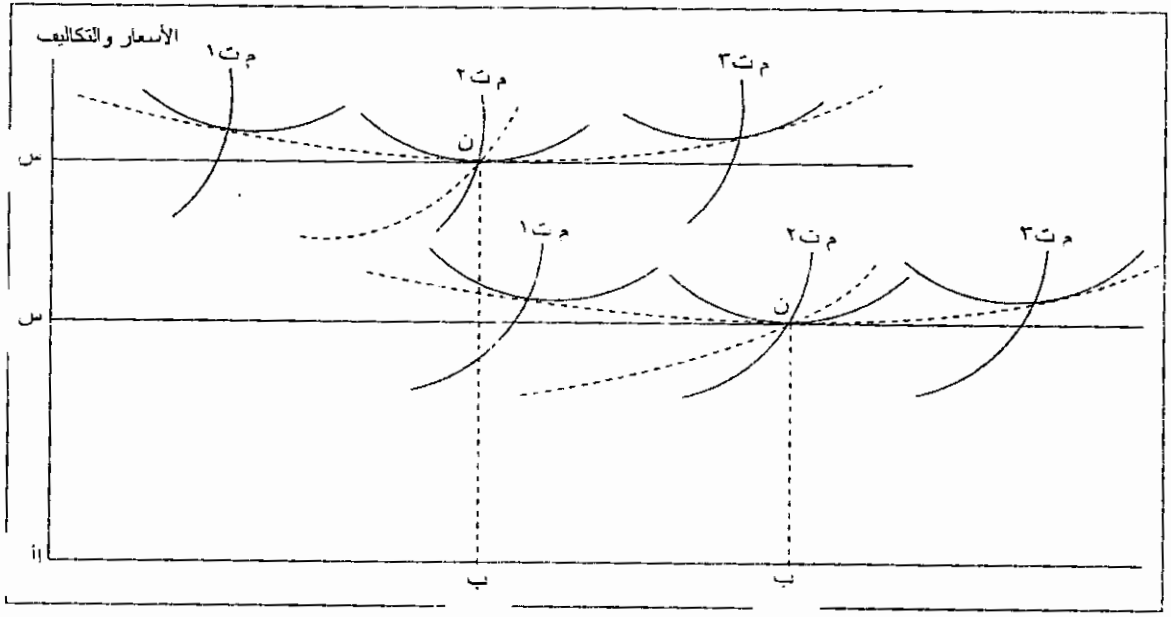

حيث م ت١-٣ تخص المنشأة ذات الأحجام المختلفة في اقتصاد إسلامي والمعبر عن أحجامها بمنحنيات متوسط التكاليف الكلية الثلاث م ت١، م ت٢، م ت٣. م ت١-٣ تخص المنشأة ذات الأحجام المختلفة في اقتصاد غير إسلامي والمعبر عنها بالمنحنيات المذكورة لمتوسط التكاليف الكلية وهي م ت١، م ت٢، م ت٣.، ن نقطة التوازن في الأجل الطويل للمنشأة في اقتصاد إسلامي.

من هذا الشكل البياني يتضح أن المنشأة الممثلة بالمنحنيات ت ح١، م ت، وهي منحنيات التكاليف الحدية (للأجلين القصير والطويل معا لعدم اختلاف التكاليف في الحالتين لخضوع المنشأة لظاهرة ثبات التكاليف) ومتوسط التكاليف الكلية (في الأجلين القصير والطويل)، وهي المنشأة العاملة في اقتصاد غير إسلامي يتحقق لها التوازن عندما تنظم إنتاجها بإنتاج الكمية أ ب١ ويكون السعر المتحقق لمنتجاتها في السوق مساويا لتكاليفها الحدية ومتوسط التكاليف الكلية وهو أ س١.

أما المنشأة الممثلة بمنحنيات ت ح ، م ت ك وهي المنشأة العاملة في اقتصاد إسلامي فإنها أكبر حجماً حيث تنتج الكمية أ ب (وهي أكبر من الكمية أ ب١ ويكون سعر التوازن بالنسبة لها أ س وهو الذي يتساوى مع كل من متوسط التكاليف الكلية والتكاليف الحدية بالنسبة لهذه المنشأة).

ولا يعني ذلك تساوي احجام المنشآت العاملة في الصناعة الواحدة في اقتصاد إسلامي وكميات إنتاجها بالتالي على الرغم من أن الإنتاج يتم في ظل اكثر الطرق كفاءة وأقلها تكلفة، لأن ذلك مرتبط بظروف الطلب وظروف الصناعة ككل، ومدى توفر الإمكانيات المتاحة لكل منشأة.

وبصفة عامة فإن هذه الحالة (ثبات الإنتاجية وثبات التكاليف) أقرب الى الفرض النظري منها إلى الواقع العملي.

ب- توازن المنشأة في حالة تغير التكاليف:

تعد هذه الحالة أقرب الحالات إلى الواقع في كثير من الأنشطة الاقتصادية. وفي هذه الحالة يمكن للمنشأة بناء وحدات إنتاجية ذات أحجام مختلفة، ويكون منحنى متوسط التكاليف الكلية الخاص بها هو المنحنى العلافي المتماس لمنحنيات متوسط التكاليف الكلية في الأجل القصير لأحجام

مختلفة لهذه المنشأة حيث يضمها بداخله ويمسها جميعاً عند نهايتهـا الـدنيا. وبنفس الأسس السابقة يمكن إعطاء تصور عن مدى اختلاف المنشأة العاملة في اقتصاد إسلامي عن المنشأة المقابلة لها في اقتصاد غير إسلامي، ويبـين ذلك الشكل البياني التالي (٢١).

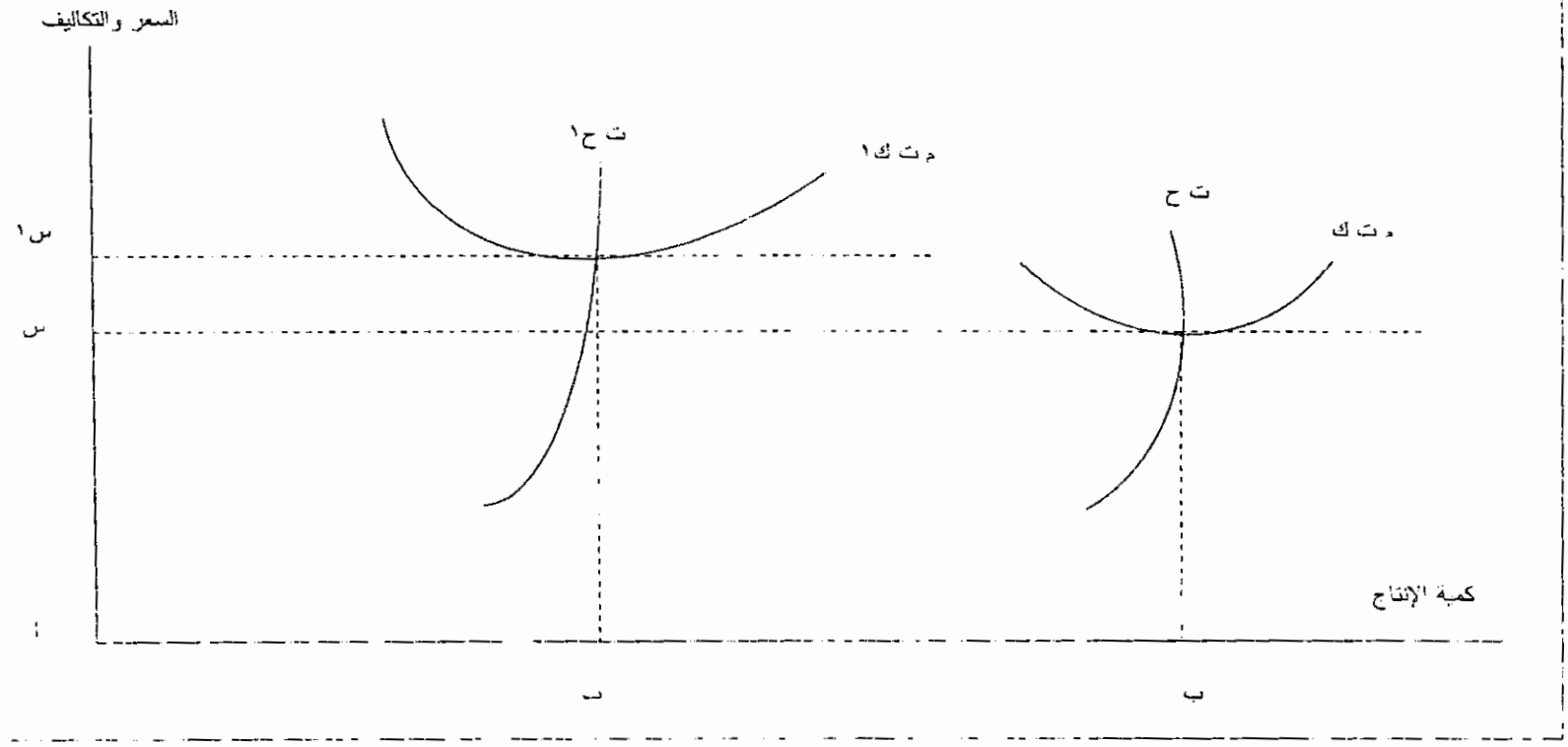

شكل بياني رقم (٣٠) توازن المنشأة في الأجل الطويل ١ – في حالة تماثل التكاليف

من هذا الشكل يتضح أن المنشأة ذات السلوك الإسلامي في توسعها في الحجم شأنها شأن المنشأة الأخرى تتبع نفس ظاهرة تغير التكاليف، حيث تقل التكاليف في أول الأمر ثم تتجه بعد ذلك إلى الزيادة ويحدث ذلك لمتوسط التكاليف الكلية في كلا الأجلين القصير والممثل بمنحنيات التكاليف المختلفة والطويل والممثل بالمماس الغلافي لمنحنيات التكاليف المتوسطة عند حدودها الدنيا، وذلك كأثر من آثار قانون تناقص الغلة حيث بزيادة عناصر الإنتاج المستخدمة يزيد الإنتاج أولاً بمعدلات متزايدة (يقابلها اتجاه متوسط التكاليف للانحفاض) ثم تتناقص معدلات زيادة الإنتاج (ويقابلها اتجاه متوسط التكاليف للزيادة).

إلاّ أنه نظرا لنقص بنود التكاليف في المنشأة الإسلامية والسلوك الإسلامي للمنشأة في أساليب ترويج مبيعاتها وفي أساليب المنافسة داخل السوق فإن المنشأة يتحقق لها التوازن (بشرطه المعروف وهو تساوي التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي مع السعر مع متوسط التكاليف الكلية) بأحجام أكبر وإنتاج أكثر وتكاليف أقل وأسعار منخفضة عن المنشأة الأخرى. كما أن المنشأة الإسلامية تتصف بتكييف الإنتاج مع رغبات المجتمع وفقاً لأولوياته واستقرار الأسواق تبعاً لذلك. والجهود المستمرة في تطوير أساليب وفنون الإنتاج واتساع نطاق استخدام أكثر هذه الأساليب حداثة ونفعاً وما إلى ذلك من عوامل استقرار وتقدم الاقتصاد بصفة عامة.

توازن الصناعة في اقتصاد إسلامي

أولاً- توازن الصناعة في الأجل القصير:

يتصف الأجل القصير بثبات حجم الوحدات الإنتاجية (المنشآت) وكذلك عددها. ويكون منحى عرض الصناعة حاصل جمع منحنيات عرض المنشآت المختلفة بهذه الصناعة جمعاً أفقياً، أي حاصل جمع منحنيات تكاليف هذه المنشآت الحدية فوق أدنى نقطة (النهاية الصغرى) لمنحنيات متوسط تكاليفها المتغيرة. والثمن في هذا الأجل القصير يتحدد عند تساوي الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة. أما الكمية المعروضة بواسطة أية وحدة إنتاجية فتتحدد عند تساوي تكاليفها الحدية مع سعر السوق حيث أن منحنى الطلب الجزئي للمنشأة في ظل المنافسة التامة هو نفسه منحنى الإيراد الحدي والإيراد المتوسط أي السعر.

وبفرض أن الصناعة تتصف بتجانس جميع عناصر الإنتاج وثبات أسعارها وأن الصناعة تواجه بمنحى طلب السلعة ط١ فإن السعر يكون أ د والكمية المعروضة أ ب. أما إذا كان منحى الطلب هو ط٢ فإن السعر يكون أ ز والكمية المعروضة أ ح. وفي حالة منحنى طلب ط٣ يكون السعر أ ت والكمية المعروضة أ جـ . وبذا يكون منحى العرض للصناعة هو ع ع ، ذلك كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٢٣).

وبالنسبة لهذه الصناعة التي تتصف بتجانس عناصر الإنتاج فإن توازن الصناعة في الاقتصاد الإسلامي يتحقق بالسعر والكميات المذكورة، أما الصناعة في اقتصاد غير إسلامي فإنه نظرا لزيادة التكاليف فإنه في مقابل الأسعار المذكورة فإن عرض الصناعة تكون أقل من عرض الصناعة في الاقتصاد الإسلامي في الحالات الثلاث السابقة. لقلة إقبال المنشآت على

إنتاج السلعة ولذا تكون نقاط التوازن عند مستويات أقل لكل من الطلب والعرض كما هو مبين بالرسم.

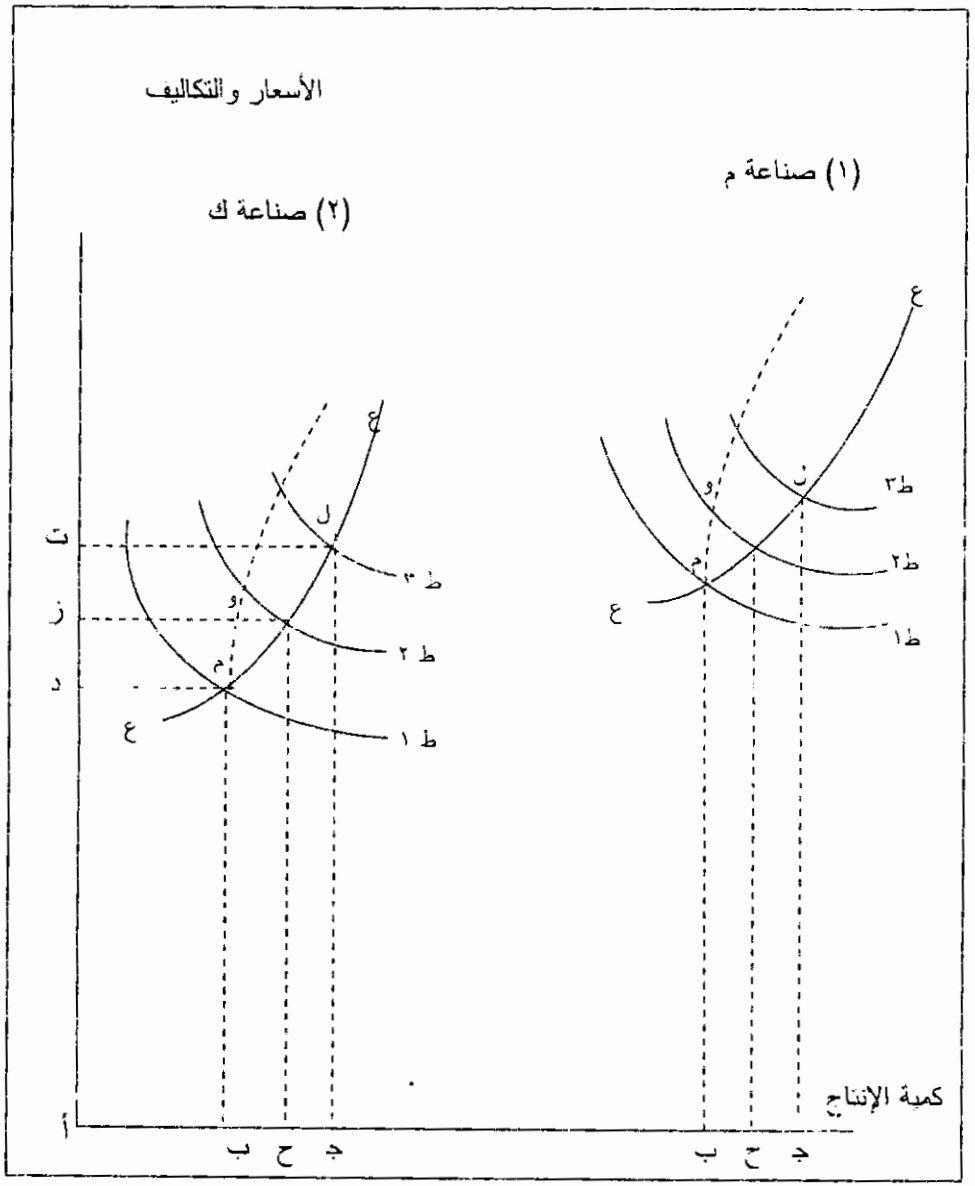

شكل بيانى رقم (٢٣) توازن الصناعة فى الأجل القصير

ط ٣,٢,١ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي(م).
ط ٣,٢,١ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي(ك).
ع ع منحنى العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي (م).
ع ع منحنى العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي(ك).

اما إذا كانت الصناعة تتصف بعدم تجانس الوحدات المختلفة من أي من عناصر الإنتاج المستخدمة فإن ذلك قد يسبب اختلاف التكاليف الثابتة أو المتغيرة. وقد يؤثر بالتالي على منحنى عرض الصناعة. إذ من المعلوم أنه تتفاوت المهارات والكفاءات ويختلف أثر ذلك بالتالي على التكاليف بعكس الحالة التي حالة تجانس عناصر الإنتاج وثبات أسعارها حيث لا يحدث معه اختلاف في التكاليف.

فإذا ارتفعت تكاليف الخدمات الإنتاجية الثابتة عندما تزيد هذه الصناعة إنتاجها من أ ب إلى أ جـ فإنه يلزم إعادة رسم منحنى التكاليف المتوسطة الكلية لكل منشأة من المنشآت الموجودة بهذه الصناعة على مستوى أعلى من مستواه قبل الزيادة في التكاليف الثابتة. ولكن منحنيات التكاليف الحدية الخصة بكل من هذه المنشآت وبالتالي منحنى عرض الصناعة لن تتأثر بهذه الزيادة في التكاليف الثابتة. وتظل الصورة كما سبق شرحها في الخطوة الأولى.

اما إذا ارتفعت تكاليف الخدمات الإنتاجية المتغيرة نتيجة لزيادة الإنتاج من أ ب إلى أ جـ فإنه يلزم إعادة رسم منحنيات متوسط التكاليف المتغيرة للمنشآت المختلفه، وكذلك منحنيات التكاليف الحدية لهذه المنشآت. وبذا يصبح منحنى عرض الصناعة أشد انحداراً عن ذي قبل أي يصبح أقل

مرونة ويأخذ شكل المنحنى المتقطع في الشكل. وفي هذه الحالة أيضاً فإن الصناعة في اقتصاد إسلامي تتغير على غيرها في اقتصاد غير إسلامي بزيادة الكميات المعروضة والمطلوبة عند نفس السعر كما هو مبين بالشكل.

توازن الصناعة في الأجل الطويل:

سبق القول بأن توازن الصناعة في الأجل الطويل يتأثر بمدى تجانس وحدات عناصر الإنتاج، وأشكال منحنيات التكاليف المتوسطة في الأجل الطويل التي تنحصر في ثبات التكاليف (في حالات ثبات الغلة وتجانس وحدات عناصر الإنتاج وقابلية عناصر الإنتاج للتجزئة بلا حدود وعدم تغير أسعار هذه العناصر في الأجل الطويل وعدم وجود وفورات للنطاق الواسع من الإنتاج إذ في هذه الحالة تكون الإنتاجية ثابتة والتكاليف المتوسطة ثابتة أيضاً (وتزايد التكاليف) في بعض الحالات تناقص الغلة وعدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج، وتغير أسعار هذه العناصر) وتناقص التكاليف (في حالة تزايد الغلة ووجود وفورات خارجية من جراء زيادة تعمير المنطقة وقيام مشروعات عديدة بها تؤدي إلى خفض أسعار عناصر الإنتاج وتوفر الخدمات المختلفة).

وتقدم الدراسات الاقتصادية بأن حالات ثبات التكاليف محدودة جداً، وأن حالات تزايد التكاليف هي الأكثر شيوعاً، وأن الحالات الأخرى سواء ثبات التكاليف أو تناقصها سرعان ما تتحول إلى حالات تزايد التكاليف بمرور الزمن.

ونرى أن ما تفرضه الدراسات الاقتصادية هذا صحيح في اتجاهه العام، إلاَّ أننا نرى أن هناك إمكانية لزيادة حالات تناقص التكاليف نسبياً مع التطور المستمر في المجتمعات الإسلامية وتحسين نوعية عناصر الإنتاج

المختلفة خاصة العمل من خلال التعليم والتدريب واكتساب المهارات والخبرات والعناية بالكفاءات وتطوير كافة الفنون والعلوم والبحث العلمي والتقدم الفني المستمر كما سبق في "الإسلام وحالات الغلة المختلفة"، ودخول موارد جديدة باستمرار في مجالات الإنتاج المختلفة لا يشترط أن تكون إنتاجيتها تحت حدية لأي دون مستوى الناتج الحدي للموارد المستخدمة) بل أن الكشف عن موارد جديدة وتطوير أساليب وفنون الإنتاج المختلفة قد يسبب زيادة إنتاج الموارد الجديدة في ضوء الأساليب المتطورة المناسبة لاستخدامها وخفض تكاليف الإنتاج منها عما هو سائد بالنسبة للموارد المستغلة فعلاً. وأمثلة ذلك في الحياة العلمية كثيرة بالنسبة للأساليب الإنتاجية وموارد الطاقة والقوى المحركة الحديثة، وتحقق وفورات النطاق الواسع والتركز الصناعي وغير ذلك.

ونظراً لما سبق ذكرة من عوامل تقلل من تكاليف الإنتاج في المجتمعات الإسلامية وتتجه بالأسعار إلى التساوي معها عند هذه المستويات الأقل، فإن توازن الصناعة في الأجلين القصير والطويل يختلف نسبياً عما هو سائد في ظل المنافسة التامة فيما يختص بالكميات التوازنية والأسعار التوازنية للصناعات ذات اتجاهات التكاليف المشار إليها. كما أنه يتميز أيضاً بزيادة حالات الصناعات ذات التكاليف المتناقصة نسبياً عما هو عليه في ظل المنافسة التامة وما يعينه هذا أيضاً من النقص النسبي في ظهور حالات التكاليف المتزايدة. بالإضافة إلى زيادة نسبة الصناعات المنتجة للاحتياجات الأساسية في البنيان الصناعي للمجتمع عما هو الحال في الأسواق الأخرى، والنمو المستمر في الإنتاج وحجم الوحدات الإنتاجية.

١- توازن الصناعة ذات التكاليف الثابتة:

بدراسة توازن الصناعة ذات التكاليف الثابتة في اقتصاد إسلامي مقارنة بتوازن الصناعة المقابلة في اقتصاد غير إسلامي والتي تنتج نفس المنتجات المباحة في الإسلام (إذ لا يقتصر إنتاج الصناعات في الاقتصاد غير الإسلامي على المجالات المباحة في الإسلام لعدم التزامها بذلك أصلاً). يتضح كما هو مبين بالشكل البياني رقم (٢٤) التالي أن منحنيات عرض وطلب هذه الصناعة في اقتصاد إسلامي بفرض اتفاقها في الاتجاه العام لها للتبسيط وسهولة التوضيح إلا أن وضعها بالنسبة للمحاور الخاصة بالشكل مختلف عن منحنيات نفس الصناعة في اقتصاد غير إسلامي حيث تبتعد المنحنيات الخاصة بالصناعة في اقتصاد إسلامي عن المحور الرأسي نسبياً عن الوضع الخاص بمنحنيات الصناعة في الاقتصاد الآخر مما يعني زيادة الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة عند نفس الأسعار، وهو يعني بالمنطق الاقتصادي تحسن ظروف كل من العرض والطلب في اقتصاد إسلامي عما عليه الحال في غيره.

شكل بياني رقم (٢٤)

توزن الصناعة في الأجل الطويل أ : في حالة ثبات التكاليف

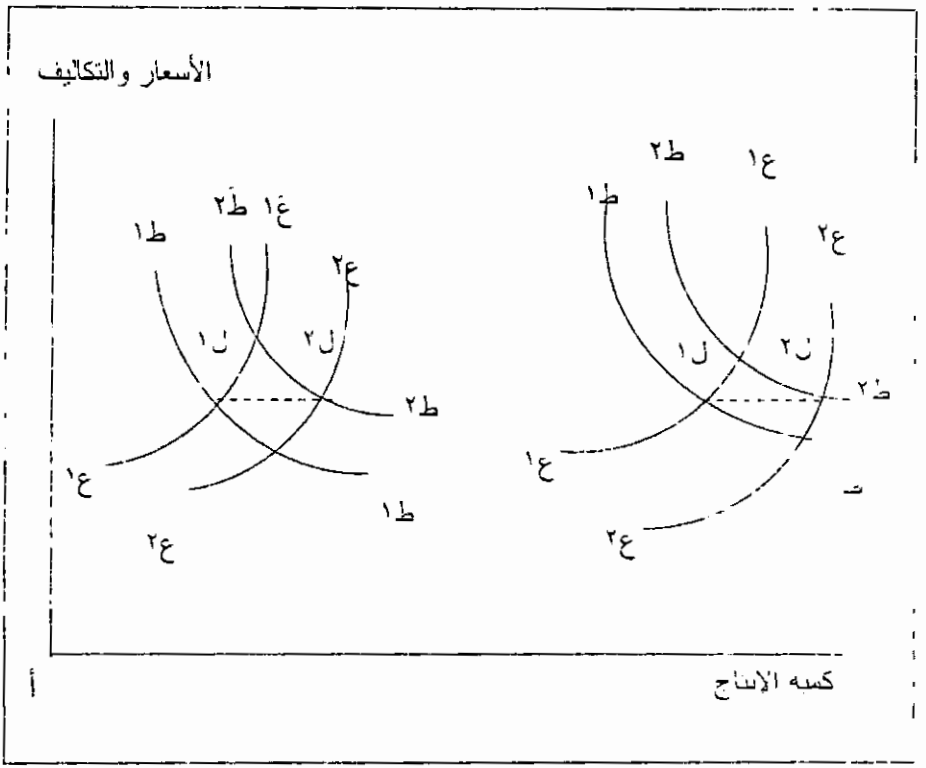

ط١ ، ٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ط ١ ، ٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

ع ١،٢ منحنيات العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ع ١،٢ منحنى العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ل١ ، ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ل١ ، ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

فبفرض أن منحنى الطلب في الأجل القصير كان ط١ ط١ ومنحنى العرض في نفس الأجل كان ع١ ع١ ، وأن نقطة التوازن في هذا الأجل كانت ل وأن السعر هو أ س ، فإن زيادة الطلب (تحسن ظروف الطلب) تؤدي إلى انتقال منحى الطلب من وضع ط١ ط١ إلى ط٢ ط٢ ، ويتحدد سعر التوازن بتقابل ط٢ ط٢ مع منحنى العرض ع١ ع١ عند النقطة م ، هذا السعر هم أ س/ مما يؤدي إلى زيادة مقدار الأرباح المتحققة نظراً لارتفاع السعر وعدم زيادة التكاليف. ويدفع هذا الصناعة إلى الصناعة إلى مزيد من العرض (بدخول منشآت جديدة إلى مجال الإنتاج) فينتقل منحنى العرض للأجل القصير إلى وضعة الجديد ع٢ ع٢ ، وتتحدد نقطة التوازن الجديدة عند ل٢ ويعود السعر إلى وضعه السابق أ س. وتتوازن الصناعة مرة أخرى باختفاء الربح غير العادي الذي تحقق بزيادة الطلب السابق. وبذا يكون منحنى العرض في الأجل الطويل هو الممثل بالخط الأفقي المستقيم ل١ ل٢.

ويحدث نفس الشيء أيضا للصناعة في اقتصاد غير إسلامي إذا ما حدث تحسن في ظروف الطلب ويؤدي في نهاية الأمر إلى أن يكون منحنى العرض في الأجل الطويل هو ل/١ ل/٢.

ومن الواضح أنه عند نفس السعر فإن كميات أكبر ستطلب وكميات أكبر ستعرض في الصناعة في اقتصاد إسلامي عنها في اقتصاد غير إسلامي. وذلك للعوامل سالفة الذكر عند بداية دراسة توازن المنتج في الإسلام.

٢ - توازن الصناعة ذات التكاليف المتزايدة:

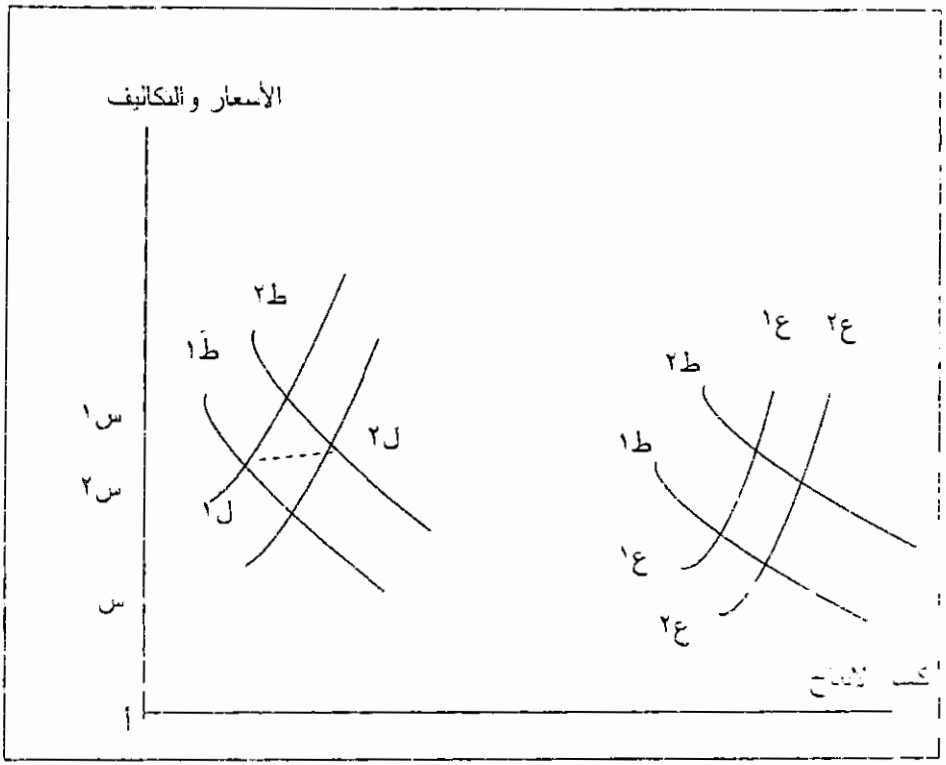

شكل بياني رقم (٢٥)

توازن الصناعة في الأجل الطويل ب -- في حالة تزايد التكاليف:

ط١،٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ط١،٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

ع١،٢ منحنيات العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ع١،٢ منحنيات العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

ل١ــ ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ل١ــ ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

من المعلوم أن هذه الحالة (تزايد التكاليف) هي أكثر الحالات الثلاث حدوثا في الحياة العلمية بالنسبة لأكثر الصناعات الإنتاجية. ويبين الشكل البياني رقم (٢٥) مقارنة لتوازن الصناعة في هذه الحالة في اقتصاد إسلامي يوازيها في اقتصاد غير إسلامي.

من هذا الشكل يتضح أن توازن الصناعة في اقتصاد إسلامي يأخذ نفس الوضع السابق الإشارة إليه بالنسبة للمحاور الخاصة بالرسم، حيث تقع منحنيات طلب وعرض الصناعة في هذا الاقتصاد إلى اليمين من وضع المنحنيات المقابلة في اقتصاد غير إسلامي، وإن كان للمنحنيات نفس الاتجاه العام في الاقتصادين تبسيطاً للدراسة والسهولة والتوضيح.

ويؤدي تغيير ظروف الطلب لهذه الصناعة وانتقال منحى الطلب الخاص بها في الأجل القصير من ط١ ط١ إلى ط٢ ط٢ إلى تغيير توازن الصناعة في هذا الأجل من النقطة ل١ إلى النقطة م في بادئ الأمر ثم يستجيب العرض لهذا الطلب الزائد فينتقل منحى العرض من وضعه ع١ ع١ إلى ع٢ ع٢. وينحدد الوضع التوازني للصناعة عند النقطة ل٢. وبذا يتخذ منحى العرض في الأجل الطويل الوضع ل١ ل٢ حيث يتجه إلى أعلى جهة اليمين كما هو الحال في الظروف العادية للعرض. حيث يتجه العرض للزيادة بزيادة السعر. فبعد أن كان السعر التوازني قبل زيادة الطلب أس ، فإنه قد زاد بزيادة الطلب إلى أس/ثم عاد للانخفاض النسبي إلى أ س// بعد زيادة العرض، إلاّ أنه لا زال أكبر من وضعه الأول عند أ س بمقدار س س//.

وبالمثل يحدث انتقال الوضع التوازني للصناعة في اقتصاد غير إسلامي مما يسبب أن يأخذ منحنى العرض في الأجل الطويل الوضع ل/١

ل ٢ ، وهو أقل في كميته (عند نفس الاسعار) مما هو عليه في اقتصاد اسلامي.

٣- توازن الصناعة ذات التكاليف المتناقصة:

يبين الشكل البياني التالي رقم (٢٦) توازن الصناعة في هذه الحالة في اقتصاد إسلامي مقارنا بما هو عليه في اقتصاد غير إسلامي.

فتؤدي زيادة الطلب (تحسن ظروف الطلب) في الأجل القصير إلى انتقال منحى الطلب من وضعه ط١ ط١ إلى وضع آخر إلى اليمين ط٢ ط٢، وبذا تتغير نقطة التوازن من ل١ إلى م في أول الأمر فيزداد السعر من أس إلى اس/ ، إلاّ أن ذلك يعمل على زيادة العرض فينتقل منحنى العرض في الأجل القصير من وضعه ع١ ع١ إلى وضع آخر هو ع٢ ع٢ وهو أيضا منحنى العرض في الأجل القصير بعد تغير الطلب ومن تم السعر. وتصبح نقطة التوازن الجديدة ل٢ وينخفض السعر (نظرا لانخفاض التكاليف) إلى اس// ، وهو أقل من سعر التوازن الأول وهو أس بالمقدار س س// .

ويأخذ منحنى العرض في الأجل الطويل الوضع ل١ ل٢ وهو ينحدر سلبيا (مثل منحنى الطلب) من اليسار وأعلى إلى اليمين وأسفل مبيناً زيادة العرض مع انخفاض السعر، وذلك خاصية لهذه الصناعة فقط التي يترتب على زيادة الإنتاج فيها نقص أثمان خدمات عناصر الإنتاج وكما سبق القول فإن ذلك يحدث نظرا للوفرات الخارجية التي تتحقق بتعمير المنطقة التي بها المنشآت الأولى لهذه الصناعة، وزيادة عدد المنشآت، وتوفر الخدمات المتعلقة بالمرافق ووسائل النقل والأسواق مما يخفض تكاليف الإنتاج. فهذه الحالة إذا مرحلية يعقبها اتجاه التكاليف للتزايد كما هو في الحالة الثانية السابقة الإشارة إليها بعد توفر هذه المرافق ووسائل النقل والأسواق بالدرجة

المنسبة. كما يحدث أيضاً عند بداية تطبيق المخترعات الحديثة حيث تكون تكاليف استخدامها مرتفعة تنخفض بعد ذلك بانتشار استخدامها وخفض أثمانها.

ومن الممكن القول بأنه نظراً لضوابط المنافسة ولمرونة الأسعار والأجور والأرباح في الأسواق الإسلامية وغياب سعر الفائدة الربوي، وخضوع هذه المتغيرات الأساسية الثلاث الأسعار والأجور والأرباح لظروف العرض والطلب والالتزام بأولويات الإنتاج والسعي نحو تحقيق الكفاءة الاقتصادية فإنه من الممكن أن يتحقق لكل من المنشأة والصناعة في اقتصاد اسلامي استقرار الظروف الاقتصادية نسبيا عما هو عليه الحال في اقتصاد غير إسلامي وقلة حالات الإغلاق والكساد، وزيادة إمكانيات النمو المضطرد.

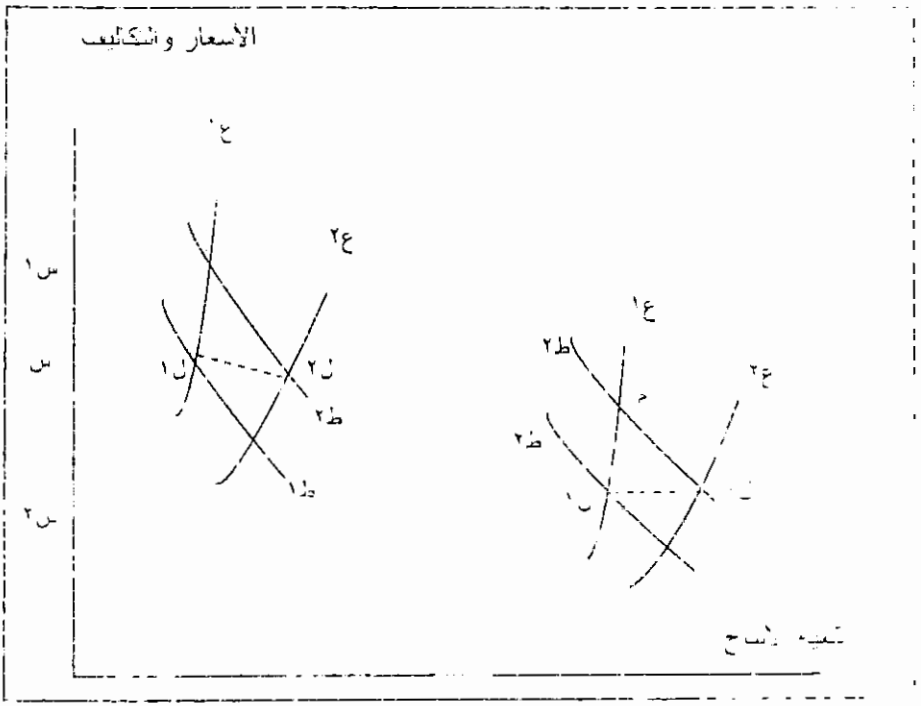

شكل بياني رقم (٢٦)

توازن الصناعة في الأجل الطويل جـ : في حالة تناقص التكاليف

ط١،٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ط١،٢ منحنيات الطلب في الأجل القصير في اقتصاد غير اسلامي.

ع١،٢ منحنيات العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ع١،٢ منحنيات العرض في الأجل القصير للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

ل١ ــ ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد إسلامي.

ل١ ــ ل٢ منحنى العرض في الأجل الطويل للصناعة في اقتصاد غير إسلامي.

إذا ما أضفنا إلى ذلك نمواً سكانيا مضطرداً وعمارة لأرضي ومناطق جديدة توفيرا لمتطلبات النمو السكاني وقيام المجتمعات الجديدة وإخضاع موارد جديدة باستمرار للاستخدام فإن ذلك يعني تطوراً مضطرداً لأساليب الإنتاج. وكثرة الاكتشافات العلمية التي تناسب تحقيق هذه الأشياء مما يزيد حالات تناقص التكاليف المذكورة.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن قلة مرونة منحنيات طلب وعرض السلع في السوق الإسلامية بصفة عامة عنها في السوق غير الإسلامية وما يعينه ذلك من استقرار أكبر فى الأسواق فيما يختص بالكميات المطلوبة والمعروضة.

التدخل الحكومي في الأسعار:

تتدخل الحكومات في العصر الحالي في تحديد الأسعار بأساليب متعددة منها التسعير الجبري وفرض الرسوم أو الضرائب عير المباشرة[1] كما وقد تقدم إعانات للتنمية. وفيما يلي ندرس هذه الأساليب، ثم نبين مدى الإفاة بها في اقتصاد إسلامي.

١- التسعير الجبري:

تحدد الأسعار جبريا من قبل الحكومة لاسيما للسلع الضرورية، ويمنع بيعها بأكثر من الأسعار المحددة لها، وذلك بقصر تخفيف نفقات المعايشة على المستهلكين، أوضح أصحاب بعض المشروعات الإنتاجية من تجاوز الأسعار المعقولة لخدمات مشروعاتهم خاصة بالنسبة للموافقة العامة كالمياه والكهرباء ووسائل النقل والمواصلات وعادة ما يتم التحديد بحيث

---

(1) Doy Fman R . , Prices and Markets , 2nd., Prince-Hall Enjjle Wood Cliffs , New Jersey , 1972 .

تكون الاسعار والفروض مناسبة لذوى الدخول المختلفة، وتترك مع ذلك ربحا معقولا[1] للمنتجين حتى لا يتوقفوا عن الإنتاج. ويوضح الشكل التالي (٢٧) تأثير التسعير الجبري على الكميات المعروضة والمطلوبة.

شكل بياني رقم (٢٧)

(تأثير السعر الجبري)

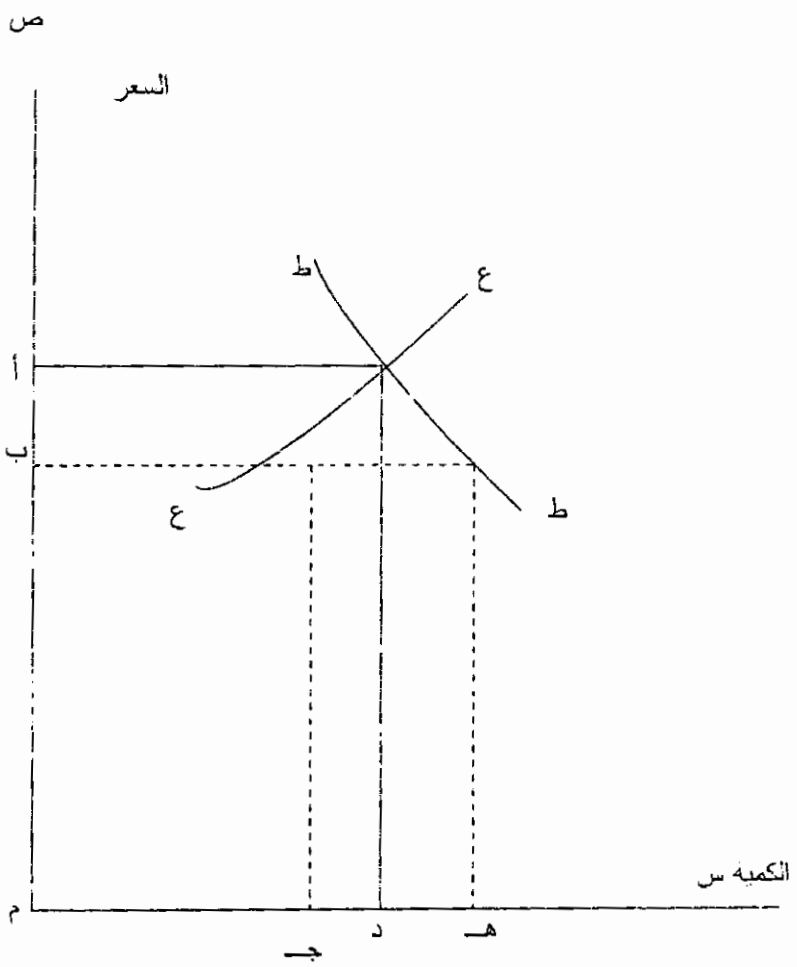

(١) من وجهة نظر الحكومة

يشير م أ إلى سعر التوازن، م د إلى كمية التوازن قبل التسعير فإذا فرض السعر م ب جبريا في السوق فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة إلى م هـ وانكماش الكمية المعروضة إلى م جـ وتكون هناك فجوة بينهما تمثلها المسافة جـ هـ . ويؤدى وجود هذه الفجوة إلى اختلاف توازن السوق حيث يتنافس المشترون على الحصول على السلعة لانخفاض سعرها فيحصل البعض على كميات كبيرة ولا يحصل البعض الآخر على ما يحتاجه منها. وقد يلئ بعض التجار إلى إخفاء السلعة ليبيعها في السوق السوداء بأسعار تزيد عن السعر المحدد. لذا فإن فرض الأسعار الجبرية قد يصحبه توزيع السلع بالبطاقات أو الكوبونات أو غير ذلك للأفراد بكميات محدودة مقابل السعر الجبري. وفي بعض الأحيان قد يفرض سعر جبري لسلعة ما على أن يطبق هذا السعر بالنسبة للكمية الموزعة بالبطاقات فقط. وتباع الكميات الأخرى من السلعة حرة في الأسواق بدون تحديد للسعر. وفي هذه الحالة يكون للسلعة ثمنان أحدهما جبري وآخر حر.

ومن الملاحظ أن فرض سعر جبري من قبل الحكومات لا يتحقق عادة إلا بإجراءات تتنافى مع قواعد المنافسة والحرية المكفولة للأسواق في إطار الاقتصاد الإسلامي. كما أنه لا يؤدي إلى العدالة التي تستهدفها هذه الإجراءات في توزيع السلع علاوة على ما يؤدى إليه من نقص الإنتاج واختفاء السلع[1]، وزيادة النفقات في إدارة الأسواق وإحكام التوزيع وإرهاق الناس، وعدم مناسبة الاستهلاك لظروف الاقتصاد. لذا فإنه لهذه الأسباب مرفوض إلا إذا كانت ظروف المجتمع تتطلبه كحدوث قحط أو مجاعة أو حروب وكان لابد منه.

---

(١) ابن قدامه، المغنى،جـ ٤،صـ ٢٣٩ـ ٢٤١ .

ـ محمد الشوكاني، نيل الأوطار، مجلد ٣، جـ ٥، صـ ٢٢ .

٢- **الضرائب غير المباشرة:**

أحيانا تفرض رسوم إنتاج على بعض السلع المنتجة محلياً يدفعها المنتجون إلا أن المستهلكون هم الذين يتحملون العبء الأكبر لأنه رسم الإنتاج يضاف إلى تكاليف الإنتاج. وقد يكون رسم الإنتاج نوعياً أي يفرض بمقدار ثابت على كل وحدة منتجة وقد يكون فيما يتناسب مقداره مع ثمن السلعة. وقد تهدف الدولة من فرض رسوم الإنتاج على بعض السلع تقليل الكمية المعروضة منها حتى تستطيع توجيه الموارد الإنتاجية إلى استخدامات اخرى، وقد يكون الهدف هو زيادة موارد الدولة، أو قد يكون الهدف هو تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات عن طريق فرض الرسوم.

ويؤدى فرض رسوم الإنتاج إلى انتقال منحنى عرض السلعة إلى اليسار أي نقص الكميات المعروضة بمقدار رسوم الإنتاج المفروضة وذلك كما هو موضح بالشكل التالي (٢٨):

شكل بياني (٢٨)

(تأثير فرض الضريبة)

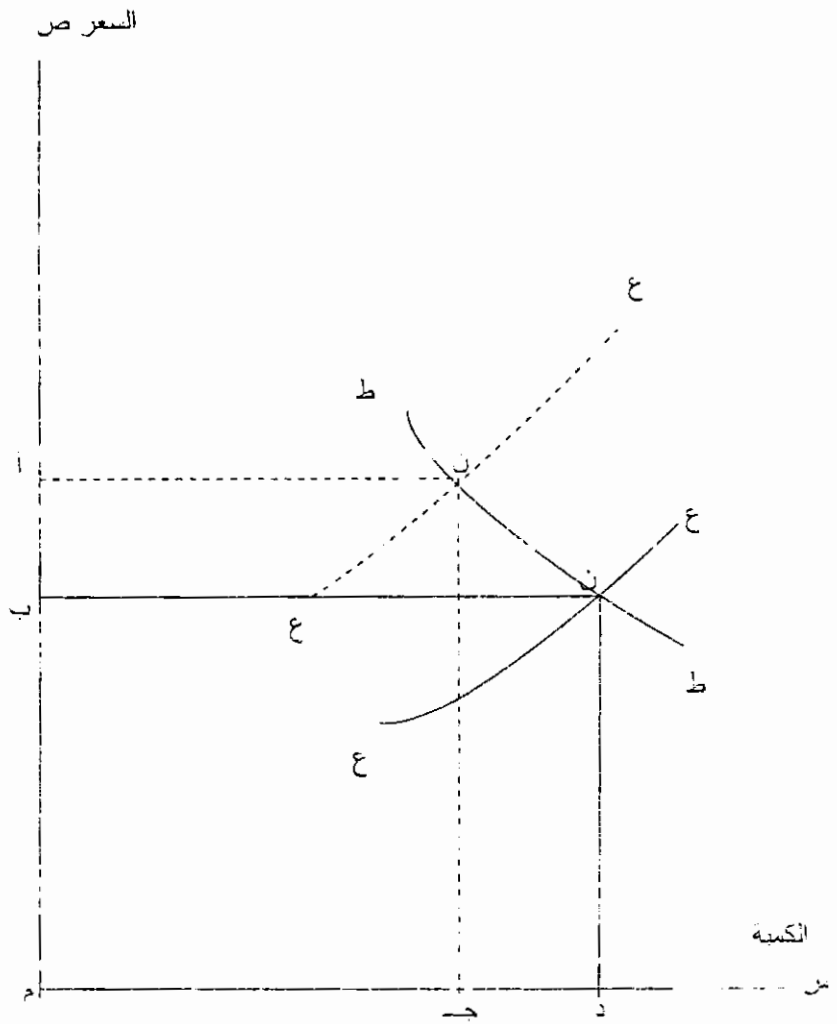

ثمن التوازن هو م ب وكمية التوازن م د قبل فرض الضريبة، وبعد فرض الضريبة يرتفع الثمن إلى م أ . وتكون الزيادة في الثمن أقل من قيمة الضريبة لأن المستهلك يتحمل جزءًا منها، ويتحمل المنتج الجزء الآخر. والموقف توزيع عبء الضريبة على مرونة كل من العرض والطلب. فإذا كان الطلب قليل المرونة والعرض مرناً زاد الثمن بنسبة كبيرة مما يعني أن المستهلك هو الذي يتحمل العبء الأكبر من الضريبة بينما لا يتحمل المنتج إلا جزءا ضئيلا منها، حيث تكاد الزيادة في الثمن أن تساوي الضريبة المفروضة. أما إذا كان الطلب مرنا والعرض قليل المرونة فإن الثمن يرتفع [illegible] ويتحمل المستهلك جزءا صغيرا فقط من الضريبة ويتحمل المنتج الجزء [illegible].

وهناك قاعدة يمكن بتطبيقها التعرف على كيفية توزيع عبء [illegible] بين المنتج والمستهلك هي:

$$\frac{\text{عبء الضريبة على المستهلك}}{\text{عبء الضريبة على المنتج}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

وكما سبق فإن يكون الهدف من الضريبة تقليل الكلية أو زيادة [illegible] الدولة أو تحقيق العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات.

أما تقليل الكمية فلا يكون إلا على السلع التي لا يناسب التوسع في الاستهلاك منها ظروف الاقتصاد. وتكون ذلك الأمر أقرب للقبول في اقتصاد غير متناسب في هيكل العرض وهيكل الطلب والأفراد فيه غير ملتزمون بقواعد خلقية وسلوكية تجعل استهلاكهم طاعة وإنفاقهم قربه إلى الله. وهو ما نقل الحاجة إليه في اقتصاد إسلامي إلا في حالات استثنائية يضعف فيها الوازع الديني لدى الأفراد أو بعض مما يحتاج إلى إجراء يقوى منهم ذلك

الوازع فيستقيم أمرهم ويلتزموا، وربما اتبعت مثل هذه الضرائب غير المباشرة في هذا الوقت حتى تؤتي إجراءات جهاز النوعية والدعوة أمرتها.

وأما زيارة إيرادات الدولة لتمويل نشاط مفيد ويحقق لمصلحة تقرها الشريعة الإسلامية دون تحديد للأسعار أو الكميات (خاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للمجتمع) فإنه قد يكون مقبولاً طالما كان موقوتاً وعادلاً في إجراءاته ومعدلاته أي غير مجحف ولا ظالم.

وأما تحقيق العدالة فإن في الزكاة والصدقات حلا شاملاً وعاجلاً ومقبولا، ولا يمكن البحث عن بديل له فهو ركن من أركان الإسلام، وإذا لم يكن كافيا في بعض الحالات فقد أجاز بعض الفقهاء فرض ضرائب بشروط تحقيق العدالة والتيسير على الأفراد، وتجعلها موقوته غير دائمة أي تكون بقدر الحاجة فإذا رفعت الحاجة انتفت الضريبة[1].

٣ - إعانات الإنتاج:

تقوم الدولة بدفع بعض المبالغ إلى منتجي بعض السلع الضرورية لخفض أثمانها لكي تناسب دخول الأفراد ذوى الدخل المنخفض. أي أنها بذلك تحتمل جزءاً تكاليف إنتاجها. وتؤثر إعانات الإنتاج على الثمن بطريقة تخالف أثر الضرائب غير المباشرة. فتقديم إعلانات للمنتجين تؤدى إلى تحسين ظروف العرض، لأن إعلانات الإنتاج تشكل حافزاً لدخول منشآت جديدة لمجال الإنتاج لأنها تخفض متوسط التكاليف الكلية، ولزيادة إنتاج المنشآت القائمة فعلاً. ويؤدى ذلك إلى زيادة العرض وخفض السعر[2].

---

(١) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى القاهرة ، مجلد ١، صـ١٥٦ ـ ١٦٠.

(٢) انظر الشكل البياني الخاص بفرض الضريبة غير المباشرة، إذ أن إعطاء الإعانة يجعل منحنى العرض ع ع ينتقل إلى اليمين في وضع ع ع وبذا تزيد الكمية ويخفض السعر.

ويتوقف مدى الانخفاض في السعر المترتب على هذه الإعانة على مدى مرونة كل الطلب والعرض. كما يتوقف توزيع الفائدة منها بين المنتج والمستهلك على مرونة العرض والطلب، ويعرف ذلك من المعادلة:

$$\frac{\text{نصيب المستهلك من الإعانة}}{\text{نصيب المنتج من الإعانة}} = \frac{\text{مرونة العرض}}{\text{مرونة الطلب}}$$

فإذا كان الطلب قليل المرونة والعرض مرنا فإن نصيب المستهلك من الإعانة يكون أكبر من نصيب المنتج. أما إذا كان الطلب مرنا والعرض قليل المرونة فإن نصيب المنتج من الإعانة يكون أكبر من نصيب المستهلك.

وتعد الإعانات حافزا لتوفير السلع المطلوبة للمجتمع خاصة السلع والخدمات الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ولا تؤثر هذه الإعانات على حرية الأسواق والتفاعل الحر لقوى العرض والطلب وتستهدف توفير احتياجات المجتمع وإيجاد الحوافز المعنية على ذلك. وبصفه عامة فإن الحكومات حاليا تتوسع في هذا الجانب ويسمى بالدعم. وفي مقابل ذلك تزيد من الرسوم والضرائب لإيجاد إيرادات لهذا الدعم مما يرهق الميزانية وأفراد المجتمع ويسبب توسعا في الاستهلاك لا يناسب ظروف الاقتصاد ومشاكل كثيرة. ويترك عادة أمر الزكاة للتطوع أو الإهمال من قبل الأفراد، والتي تعد حلا ناجحا لمشكلة الفقر وتغطية احتياجات الفقراء من السلع الأساسية ولا تؤدى إلى إرهاق الغنى ولا إسراف في استهلاك الفقير، ويكون مجموع الاستهلاك في المجتمع متناسباً مع الدخل المتاح وظروف الإنتاج فيه. وربما كانت سياسات الإعانات مقبولة في بعض الأحيان لحث المنتجين على توفير سلع معينة مطلوبة والإنتاج منها غير كافي، ولكن التوسع فيها بالدرجة التي لا تناسب ظروف الاقتصاد وترهق الأفراد، وتسبب توسع وزيادة الاستهلاك

عن حد التوسط لا يعد مناسبا ولا مقبولا. كما أن في الإحياء والأسبقية عوامل هامة في تشجيع المنتجين والمستثمرين على تنمية موارد المجتمع وزيادة إمكانيات العرض فيه دون نفقه على الدولة ودون إرهاق للأفراد فهي أولى إذا بالرعاية والاتباع.